

لكي تكون إعادة اعمار قطاع غزة مدخلا للوحدة الوطنية لا لتكريس الانقسام

الأربعاء فبراير 18 2009 - د. حازم الشنار

أدت الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة الى خسائر بشرية ومادية جسيمة فبالإضافة الى الأضرار البشرية الكبيرة التي تقدر بسبعة آلاف مصاب بين قتيل وجريح معظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ ، تم إلحاق أضرار بالغة بالبنيتين الأساسية والتحتية لاقتصاد القطاع ، وتم تشريد عشرات الآلاف من المواطنين وإفقاد آلاف العائلات أماكن سكنها وعملها وموارد رزقها.

لعل هذه الكارثة الإنسانية الكبيرة والتي لحقت بفلسطين كلها وبالفلسطينيين جميعهم دون تمييز ، تكون حافزا لجميع الفلسطينيين على اختلاف انتماءاتهم الحزبية والفكرية والمذهبية للتوحد في مواجهة أخطار المرحلة القادمة، خصوصا بعد تعزز مواقع اليمين المتطرف في إسرائيل نتيجة للانتخابات الأخيرة.

فصحيح أن المأساة بالأساس هي مأساة شعب غزة الذي يعاني بالدرجة الأولى من أثار العدوان، لكن نتائج حرب إسرائيل على غزة تترك أثارا بالغة على القضية الفلسطينية والمشروع الوطني الفلسطيني برمتها. فهي تعزز الانقسام بين جناحي الوطن وتكرسه وبالتالي تضعف الموقف الفلسطيني وتضعفه على جميع الأصعدة. فعدا عن أهمية الإسراع والتكاتف لتلبية احتياجات عملية إعادة الاعمار لمساعدة أهل القطاع بأسرع وقت ممكن لتعويض خسائرهم ولملمة جراحهم، للحاق بدرج التنمية والبناء، هناك معركة الاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة لا زالت قائمة، وهي المعركة الأساسية التي ينبغي أن يتجند فيها الشعب الفلسطيني كله بكل أطبافه وفئاته. فبدون الوحدة لا يمكن أن نحقق أي نجاح سياسي لا في ميدان المقاومة ولا في ميدان المفاوضات، ولن نحقق الأمن لغزة ولا فتح المعابر ولن يتم حتى الحصول على أي تمويل معتبر لإعادة البناء وانجاز هذه العملية بصورة لائقة.

و مع أن هذه الحقيقة تبدو بديهية فإننا هنا سنتناول الخيارات المحتملة المتعلقة بعملية إعادة الاعمار وتمويلها.

سيناريوهات إدارة عملية إعادة الاعمار في قطاع غزة

1. تسليم الأموال المخصصة لإعادة الاعمار من الممولين الى الرئيس عباس وحكومته المعترف بها كحكومة شرعية فلسطينية عربيا ودوليا والركون إليها بإدارة هذه العملية، وهو أمر ترفضه حماس قطعيا ، والإصرار عليه سيعني في ظل استمرار سيطرتها على السلطة في غزة تعطيل هذه العملية، ناهيك عن تعميق القطيعة مع حماس.

2. تسليم الأموال المخصصة لإعادة الاعمار من الممولين الى الحكومة المقالة في غزة والركون إليها في إدارة هذه العملية لكن عدم تسليم تلك الأموال الى السلطة ممثلة برئيسها وعدم إدارة تلك العملية من حكومته الحالية أو أي حكومة تحظى بموافقة وتسريب تلك الأموال الى الحكومة المقالة في غزة سيعني من منظور رئيس السلطة وحكومته الاعتراف ب«حكومة حماس» في غزة كأمر واقع وتقوية نفوذها هناك، وبالتالي سيعمل على منع ذلك.

كما أن هذا الأمر يبدو مستبعدا من قبل معظم الممولين العرب والأجانب الداعمين لشرعية الرئيس عباس ومن إسرائيل التي ستسعى الى فرض المزيد من الحصار على قطاع غزة . وقد تقرر الحكومة المقالة إدارة عملية إعادة الاعمار في غزة مباشرة بالاعتماد على مواردها الذاتية وعلى التبرعات التي تردها من الجهات الخارجية خصوصا من إيران ومن حملات التبرعات الخارجية التي ينظمها أتباعها وأصدقائها وإدارة الظهر لباقي الممولين في حال إصرارهم على شروطهم السابقة، لكن ذلك سيتبعه إغلاق المعابر من إسرائيل أو على الأقل منع لإدخال الأموال و المواد اللازمة لإعادة الاعمار الى قطاع غزة، كما ستواجه الحكومة المقالة مرة أخرى مقاطعة وعزلة عربية ودولية.

3. اشتراط الممولين عدم تسليم التبرعات لأي من الطرفين أعلاه، ما لم يتم الاتفاق على حكومة فلسطينية تشارك فيها كل الأطراف، بما فيها حماس ويتفق معها على شكلها. وفي هذه الحالة سوف تشرف حكومة التوافق أو الوحدة الوطنية على عملية إعادة الاعمار وهذا الأمر اذا ما تحقق سيتيح استعادة الوحدة الوطنية من جهة وتسهيل تطبيق اتفاقية المعابر والحصول على ضمانات دولية أمنية ومادية لتحقيق عملية إعادة الاعمار واستخدام امثل للموارد التي ستوفرها الدول المانحة في عملية إعادة الاعمار ضمن اولويات واستراتيجية وطنية محددة. كما ستخلق الوحدة بيئة انسب لتنفيذ برامج ومشاريع اعادة البناء وبصورة أكفأ.

إن هذه هي فرصة ثمينة اذا ما استغلها المانحون ويجب أن يستغلوا ليس لإطلاق عملية إعادة الاعمار فحسب بل للضغط على كل الأطراف في الساحة الفلسطينية لاستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية. فأموال المانحين وتبرعاتهم من جهة والحاجية معالجة الوضع المأساوي لسكان القطاع من جهة أخرى، من الممكن أن تشكل حافزا ودافعا للوحدة الوطنية وقد المح العديد من الممولين الغربيين الى إمكانية القبول بمشاركة حماس في حكومة مركزية فلسطينية، إذا ما قررت الانخراط في العملية السياسية، دون اشتراطات مشددة

مسبقاً عليها. ومن المحتمل أن تقرر حماس بالمقابل اتخاذ مواقف أكثر مرونة في ضوء المستجدات السياسية في المنطقة والعالم ، وللأخذ بعين الاعتبار متطلبات مواجهة الوضع الراهن.

4. تولى الهيئات الدولية أو الإقليمية إدارة عملية إعادة الاعمار وتنفيذها عبر شركات مقاوله دولية وفق مناقصات ومواصفات دولية من خلال الوكالات المحلية والإقليمية التابعة لها أو إنشاء هيئة متخصصة لهذا الغرض (صندوق خاص) بدون او بمشاركة مراقبين من السلطة الوطنية الفلسطينية وحماس في هذه العملية. وهذا الأمر قد يقبله جميع الأطراف، لكن من غير المحتمل أن لا تلجأ حركة حماس الى التدخل في سير العملية هذا إذا وافقت أصلاً على هذا المبدأ وسوف يقود ذلك الى تدخل من الأطراف الأخرى بالاتجاه المعاكس ، وعندها ستتتعطل العملية مجدداً.

ورغم أن هذا الحل إذا ما تم يفصل عملية إعادة الاعمار عن التجاذبات السياسية وقواها ومتغيراتها، إلا أنه من جانب قد يضعف دور السلطة المركزية وفرص إعادة بسطها في قطاع غزة و يعطي الحكومة المقالة نوعاً من الشرعية، بأن تتم هذه العملية بوجودها وتحت نفوذها، بل يساعدها في الخروج من أزمتها الاقتصادية الخانقة بفتح المعابر وإدخال الأموال والمواد اللازمة لإعادة البناء والمساهمة في حل مشاكل البطالة والفقر.

وهو على أية حال يمثل من وجهة نظر الحكومة المقالة الاحتمال الأقل سوءاً إذا لم تتمكن من تولي إدارة العملية مباشرة، كما يمثل من وجهة نظر رئيس السلطة وحكومته الاحتمال الأقل سوءاً من تولي الحكومة المقالة هذه العملية مباشرة ولضمان حياديتها عملها وامن أفرادها وموجوداتها قد تشتت تلك الهيئات نوعاً من الحماية والضمانات الدولية المسبقة. وسوف تحل هذه الآلية إذا ما تمت مشاكل الإيواء والإسكان الملحة لمئات العائلات المتضررة من العدوان بأسرع وقت ممكن وبأفضل مواصفات ممكنة، مع تجنب الاتهامات المتبادلة بالفساد. لكن هذه الآلية بالمقابل سوف تعني منح الهيئات المشرفة لوحدها ما لا يقل عن 40% من تكاليف إعادة الاعمار كرسوم إشراف ، ناهيك عن عمولات شركات المقاولات المنفذة الأخرى، كما لن تكون هناك ضمانات على اعتماد برامج ومشاريع إعادة الاعمار في هذه الحالة على مرجعية وطنية واحدة.

من الواضح أن الخيار الثالث هو الخيار الأنسب فلسطينياً وعربياً ودولياً لإعادة اعمار قطاع غزة، وهو الخيار الذي يحقق مصلحة جميع الأطراف، عدا إسرائيل. وليس شعب غزة الصامد المكافح الذي يستحق الإسراع بمداواة جراحه وتوفير مقومات العيش الكريم له فحسب، بل و الشعب الفلسطيني برمته ليوصل سعيه نحو الحرية والاستقلال بكل قوة واتحاد.

لا بد من التنويه انه قبل القيام بعملية إعادة اعمار قطاع غزة لا بد من توفر ثلاثة شروط رئيسية ينبغي العمل على توفيرها تباعاً وعلى التوازي. أولاً الحل السياسي الذي يضمن فتح المعابر و توفير ضمانات أمنية بعدم الاعتداء وقصف ما يتم إعادة اعماره أو ما لم يجر قصفه؛ وثانياً الوصول الى حل للأزمة الداخلية الفلسطينية وقيام حكومة مركزية فاعلة؛ وثالثاً التزام المتبرعين الثابت بالدفع وانتظام تدفق المساعدات الدولية بما يتوافق مع وتيرة إعادة البناء.